مؤتمر الاتحاد العام لطلبة فلسطين.. رؤية واضحة للنهوض بمستقبل الشباب وإعادة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية

بيروت- وفا- وسام أبو زيد- واصل، يوم أمس، المؤتمر الوطني الحادي عشر للاتحاد العام لطلبة فلسطين، أعماله لليوم الثاني على التوالي في بيروت، بمشاركة 250 طالبا من 45 دولة يمثلون مختلف الفصائل الفلسطينية، إلى جانب مشاركة آخرين عبر تطبيق "زوم" بسبب ظروف حالت دون حضورهم، كما هو الحال في قطاع غزة.

وأكد المشاركون في المؤتمر، أهمية إعادة تفعيل دور الاتحاد باعتباره إطاراً وطنياً جامعاً للطلبة الفلسطينيين في الوطن والشتات، وتعزيز دوره النقابي والوطني والدولي، بما يواكب التحديات السياسية والأكاديمية التي تواجه الشعب الفلسطيني، ويستجيب لتطلعات جيل الشباب.

وكان الرئيس محمود عباس قد أكد في كلمته أمام المؤتمر أن الطلبة الفلسطينيين ليسوا "جيل المستقبل فحسب، بل شركاء في صناعة الحاضر، وحماية المشروع الوطني، وبناء مؤسسات دولتنا المستقلة"، مشيداً بدور الطلبة الفلسطينيين في الجامعات العربية والدولية في حمل راية فلسطين، ومواجهة محاولات طمس الهوية الوطنية، باعتبار الطالب سفيراً لقضيته، والاتحاد حاضراً في مختلف الساحات للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال.

وتشكل هذه الرؤية، وفق مشاركين في المؤتمر، خارطة طريق للعمل خلال المرحلة المقبلة، في ظل الظروف السياسية الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية، والتحديات التي تواجه الشباب والمؤسسات الوطنية.

وقالت عضو اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر تسامي رمضان، في حديث لـ"وفا"، إن أهمية المؤتمر تنبع من انعقاده بعد أكثر من ثلاثة عقود، وفي مرحلة يواجه فيها الشعب الفلسطيني وقضيته تحديات كبيرة، بالتزامن مع حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تشهدها المنطقة.

وأضافت أن المؤتمر يمثل رسالة تؤكد أن الحركة الطلابية الفلسطينية ما زالت قوية وقادرة على تجديد مؤسساتها واستعادة دورها الوطني والدولي، مشيرة إلى أن الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي تأسس عام 1959 كان له دور تاريخي في خدمة الطلبة الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم.

وأكدت رمضان أن المؤتمر سيفرز قيادة جديدة تقود الاتحاد وفق رؤية واضحة للعمل خلال المرحلة المقبلة، بما يسهم في ضخ دماء جديدة، وتعزيز التواصل بين الطلبة الفلسطينيين حول العالم، وتطوير العلاقات والتعاون بينهم على مختلف المستويات.

من جانبها، قالت رئيسة فرع الاتحاد في سوريا إسراء حسين، إن المؤتمر ينعقد في أعقاب الحرب على قطاع غزة وما خلفته من دمار واسع طال القطاع التعليمي والأكاديمي، واستشهاد آلاف الطلبة والأكاديميين، الأمر الذي يتطلب من الاتحاد وضع استراتيجية طوارئ لدعم الطلبة الغزيين وتأمين حقهم في التعليم.

وأضافت أن المؤتمر يعيد للاتحاد زخمه التنظيمي ومشروعيته الديمقراطية بعد سنوات من التراجع، بما يضمن تمثيلاً حقيقياً للجيل الجديد من الطلبة الذين يمتلكون وعياً وأدوات مختلفة للتعامل مع المرحلة.

وأشارت حسين إلى أن انعقاد المؤتمر يتزامن مع موجة تضامن عالمية غير مسبوقة تقودها الجامعات حول العالم، ما يتطلب وجود جسم طلابي فلسطيني موحد يعمل على توجيه هذا الحراك وتأطيره سياسياً وإعلامياً.

وتوقعت أن ينعكس نجاح المؤتمر على تفعيل دور الاتحاد ميدانيا وسياسيا من خلال تجديد الدماء، وضخ قيادات طلابية شابة قادرة على استخدام الأدوات الحديثة في إدارة العمل الدبلوماسي والشعبي، إضافة إلى إعداد خطة استراتيجية وبرنامج وطني ومطلبي يربط بين الطلبة في الداخل والشتات، ويركز على دعم صمود الطالب الفلسطيني أكاديمياً وسياسياً.

وأكدت حسين أهمية أن تسهم مخرجات المؤتمر في إعادة فتح الفروع المغلقة وتفعيل الفروع الخاملة في مختلف دول العالم، وفق لوائح تنظيمية مرنة تتناسب مع خصوصية كل دولة، وتوفير مظلة حماية للطلبة الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم الأكاديمية والاجتماعية وتعزيز ارتباطهم بهويتهم الوطنية.

بدوره، اعتبر رئيس فرع الاتحاد في لبنان صالح سعيد أن الدورة الحالية للمؤتمر تكتسب أهمية استثنائية، كونها تأتي ضمن الجهود الرامية إلى إعادة إحياء وتطوير الحركة الطلابية الفلسطينية، وتفعيل الدور الريادي للاتحاد العام لطلبة فلسطين في مختلف الساحات الوطنية والدولية.

وأوضح أن أهداف المؤتمر لا تقتصر على ترتيب البيت الداخلي للاتحاد، بل تشمل توسيع شبكة فروعه وتعزيز حضوره في القارة الأوروبية ومختلف دول الشتات التي تضم تجمعات للطلبة الفلسطينيين.

وأشار سعيد إلى أن إعادة انتخاب الهيئات القيادية للاتحاد تمثل خطوة مهمة لتعزيز آليات المتابعة والمساءلة، وضخ دماء جديدة قادرة على إدارة العمل الطلابي بكفاءة واستمرارية.

ولفت إلى أن المؤتمر يكرس الدور النقابي والمطلبي للاتحاد في الدفاع عن حقوق الطلبة وتوفير الدعم الأكاديمي والخدمات لهم، إلى جانب تعزيز دوره الوطني كمنبر إعلامي وسياسي للتعريف بالقضية الفلسطينية وحشد الدعم لها في المحافل الطلابية والأكاديمية الدولية.

من جهته، قال رئيس فرع الاتحاد في ماليزيا عمر محاريق إن المؤتمر لا يمثل مجرد استحقاق إداري، بل يشكل استعادة لبوصلة العمل الشبابي الفلسطيني وإحياءً لإرث الاتحاد وتاريخه، مشيراً إلى أنه يأتي بعد 36 عاماً من الانتظار لإعادة الروح إلى واحدة من أعرق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

وأضاف أن أهمية انعقاد المؤتمر في هذا التوقيت تتمثل في كونه رسالة وحدة وطنية، ورداً سياسياً وميدانياً على محاولات استهداف الوجود الفلسطيني، خاصة في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة والتعاطف الشعبي العالمي الواسع مع القضية الفلسطينية.

وأكد محاريق أن المؤتمر يمثل فرصة لاستعادة الدور الطليعي للاتحاد، واستثمار الحراك التضامني العالمي، وتوجيه الشعوب لمواجهة محاولات عزل القضية الفلسطينية، مشدداً على أن انعقاده يوجه رسالة بأن الفلسطينيين في الوطن والشتات يشكلون جسداً واحداً.

وأشار إلى أن المطلوب هو إعادة هيكلة الاتحاد بشرعية متجددة وقيادات شابة قادرة على تقديم فكر جديد وديناميكي، بما يسهم في تفعيل واستنهاض مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وتحويل الاتحاد من جهة متفاعلة مع الحراك الطلابي العالمي إلى جهة قائدة وموجهة له.

وشدد على ضرورة صياغة نظام داخلي يواكب العصر، ويضع رؤية نقابية وسياسية حديثة تتجاوز معيقات الماضي، وتجعل من الاتحاد مظلة وطنية فاعلة. وأكد محاريق أن انعقاد المؤتمر سينعكس إيجابياً على الطلبة الفلسطينيين من خلال إعادة الاعتبار للطالب الفلسطيني، وتوفير مرجعية نقابية رسمية تدافع عن حقوقه الأكاديمية والسياسية، إلى جانب وضع شبكات أمان تعليمية لطلبة قطاع غزة والمساهمة في إعادة إعمار الجامعات التي دمرتها الحرب.

كما شدد على أهمية بناء "جيش دبلوماسي شبابي" من خلال تزويد الطلبة الفلسطينيين في الخارج بأدوات الدبلوماسية الرقمية والشعبية، ليكونوا سفراء للرواية الفلسطينية في مواجهة رواية الاحتلال. بدوره، أكد رئيس فرع الاتحاد في روسيا عدي حنون أن المؤتمر الحادي عشر ينعقد في توقيت سياسي بالغ الأهمية، باعتباره خطوة استراتيجية لتفعيل مؤسسات الاتحاد وتجديد بنيته الديمقراطية.

وأضاف أن المؤتمر يشكل رافعة وطنية لتوحيد جهود الساحات الطلابية في الداخل والشتات، وتعزيز دور الشباب في الدفاع عن الحقوق الوطنية والأكاديمية، مؤكداً مكانة الاتحاد التاريخية كمنبر حر وممثل للطلبة الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم.

من جانبه، قال رئيس فرع الاتحاد في تونس عبد الكريم خليفة إن انعقاد المؤتمر في هذا التوقيت يحمل أهمية استثنائية، في ظل المرحلة الدقيقة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، والظروف غير المسبوقة التي يواجهها الطلبة داخل الوطن وفي الشتات.

وأضاف أن المؤتمر لا يمثل مجرد استحقاق تنظيمي، بل هو تجديد للعهد مع تاريخ امتد لأكثر من ستة عقود، كان خلالها الاتحاد مدرسة وطنية خرجت أجيالاً من القادة والمفكرين والأكاديميين.

وأوضح خليفة أن المردود الحقيقي للمؤتمر لا يقاس فقط بانتخاب قيادة جديدة، وإنما بقدرته على إعادة تفعيل الاتحاد ليكون إطاراً جامعاً لكل طالب فلسطيني، يعبر عن تطلعاته ويدافع عن حقوقه ويوحد جهوده في الوطن والشتات.

وأشار إلى أن الاتحاد مطالب اليوم بتطوير أدواته، وتفعيل فروعه، وتعزيز حضوره في الجامعات، وبناء شراكات أكاديمية، وإطلاق مبادرات تدعم البحث العلمي، وتحمي حق الطلبة في التعليم، وتمثلهم في المحافل الطلابية العربية والدولية.

وأكد أن نجاح المؤتمر في ترجمة مخرجاته إلى برامج عملية سيجعله يمتد إلى كل طالب فلسطيني، سواء في القدس أو غزة أو الضفة الغربية أو مخيمات اللجوء أو الجامعات العربية والدولية، باعتباره مؤسسة وطنية جامعة تمنح الطلبة شعوراً بالانتماء إلى مشروع وطني واحد رغم اختلاف أماكن وجودهم.

وشدد خليفة، على أن الاتحاد العام لطلبة فلسطين لم يكن يوماً مجرد مؤسسة نقابية، بل كان عنواناً للوحدة الوطنية ومدرسة للوعي وجسراً يربط الطالب الفلسطيني بوطنه وقضيته، معرباً عن أمله بأن يشكل المؤتمر الحادي عشر محطة لإعادة إحياء هذا الدور التاريخي، ليبقى الاتحاد البيت الجامع للطلبة الفلسطينيين والحاضنة التي تصنع قيادات المستقبل وتحمل رسالة فلسطين إلى العالم بالعلم والثقافة وإرادة الشباب.

غنام تبحث مع القنصل المصري الجديد المستجدات على الساحة الفلسطينية

رام الله- الحياة الجديدة- بحثت عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محافظ رام الله والبيرة ليلى غنام، امس، مع القنصل المصري الجديد لدى دولة فلسطين المستشار محمد أبو جبل، آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية.

وأطلعت القنصل على الأوضاع العامة في محافظة رام الله والبيرة، في ظل تصاعد عدوان الاحتلال وعصابات المستوطنين، واستمرار الاقتحامات التي تطال المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية.

وهنأت غنام القنصل المصري بمناسبة توليه مهامه الجديدة، مؤكدة اعتزاز شعبنا بالعلاقات الأخوية والتاريخية الراسخة التي تجمع فلسطين ومصر قيادةً وشعباً، ومثمّنة الدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية وحقوق شعبنا المشروعة.

وأكدت، أن أرض فلسطين جبلت بالدماء الفلسطينية والمصرية في مواجهة الاحتلال، مشددة على أهمية تكثيف الدعم والتكاتف العربي في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية، بما يسهم في دعم صمود شعبنا ونضاله من أجل الحرية والاستقلال.

نادي الأسير: طفل معتقل يخضع لعملية قلب مفتوح وأسير جريح يفقد قدمه جراء الإهمال الطبي

رام الله- الحياة الجديدة- حمّل نادي الأسير الفلسطيني سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإدارة سجونها المسؤولية الكاملة عن مصير الطفل المعتقل محمد موسى سليمان حميد (15 عاما ونصف العام) من بلدة تقوع جنوب شرق بيت لحم، بعد تدهور خطير طرأ على حالته الصحية، وخضوعه لعملية قلب مفتوح في مستشفى "شعاري تسيدق" الإسرائيلي، دون السماح لعائلته بزيارته أو الاطمئنان على وضعه الصحي. وأوضح نادي الأسير، في بيان امس، أن الطفل حميد المعتقل منذ شباط/فبراير 2026، ما يزال موقوفًا، وكان يقبع في سجن "عوفر" قبل نقله إلى المستشفى، مشيرًا إلى أن عائلته لم تتمكن من متابعة حالته إلا عبر المؤسسات الحقوقية ومحاميه.

وأضاف أن الطفل، وفق إفادة عائلته، لم يكن يعاني قبل اعتقاله من أي مشكلات صحية، وأنها فوجئت بإبلاغها من إحدى المؤسسات الحقوقية بأنه سيخضع لعملية جراحية، لافتًا إلى أن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن حالته الصحية ما تزال خطيرة ويحتاج إلى رعاية طبية وعلاج مكثف.

وفي سياق متصل، أفاد نادي الأسير بأن الأسير الجريح مالك هاني جبريل (30 عاما) من بلدة تقوع، خضع لعملية جراحية انتهت ببتر قدمه اليمنى، بعد إصابته برصاص قوات الاحتلال عند ما يسمى حاجز (300) العسكري مطلع الشهر الجاري، قبل اعتقاله وهو مصاب.

وحمل النادي سلطات الاحتلال المسؤولية عن التدهور الصحي الذي أدى إلى بتر قدم الأسير جبريل، في ظل استمرار احتجازه. وأكد نادي الأسير أن حالتي الطفل حميد والأسير جبريل تمثلان نموذجا لآلاف الحالات التي تواجهها الحركة الأسيرة، في ظل ما وصفه بالجرائم الطبية المنظمة داخل سجون الاحتلال، مشيرًا إلى أن ملف بتر الأطراف بات من أخطر القضايا التي تواجه الأسرى الجرحى، خاصة في ظل وجود أعداد كبيرة من المعتقلين الذين تعرضوا لإطلاق النار قبل اعتقالهم وانتهى الأمر ببتر أطرافهم.

وأشار إلى أن سلطات الاحتلال تواصل حرمان الأسرى المرضى والجرحى من العلاج اللازم، واستخدام الإهمال الطبي والتجويع والتعذيب أدوات لاستهداف الأسرى، ما أدى إلى تفشي الأمراض والإصابات بينهم.

وبيّن أن الظروف داخل السجون جعلت أعدادًا كبيرة من الأسرى تعاني من مشكلات صحية بدرجات متفاوتة، حتى من دخلوا السجون وهم يتمتعون بصحة جيدة، نتيجة ظروف الاعتقال القائمة على التعذيب والتنكيل والحرمان.

وجدد نادي الأسير مطالبته المجتمع الدولي والأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بتحمل مسؤولياتهم، واتخاذ خطوات عاجلة لإلزام سلطات الاحتلال بتوفير العلاج الطبي اللازم للأسرى والمعتقلين، لا سيما الجرحى والمرضى، ووقف ما وصفها بالجرائم الطبية الممنهجة بحقهم.

كما دعا المؤسسات الحقوقية الدولية إلى تكثيف جهودها في توثيق الانتهاكات بحق الأسرى ومحاسبة المسؤولين عنها أمام المحافل الدولية.

الاحتلال يحوّل أسيراً من نابلس للاعتقال الإداري بعد قضائه 12 عاماً في الأسر

رام الله- الحياة الجديدة- أفاد نادي الأسير الفلسطيني بأنّ مخابرات الاحتلال الإسرائيلي أقدمت، في إطار سياستها التعسفية والانتقامية بالاعتقال الإداري، على تحويل الأسير محمد أحمد عبد الوهاب المدني (32 عاماً)، من مخيم عسكر في نابلس، إلى الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر، وذلك بعد أن كان من المقرر الإفراج عنه أمس من سجون الاحتلال، بعد أن أمضى محكوميته البالغة 12 عاماً وشهرين في الأسر.

وأوضح نادي الأسير، في بيان صدر امس، أنّ الأسير المدني كان، وفقاً للحكم الصادر بحقه قبل سنوات، من المفترض أن ينهي محكوميته البالغة 12 عاماً في 30 أيار/مايو 2026، إلا أنّ عائلته فوجئت آنذاك بقيام سلطات الاحتلال بتوجيه قضية أخرى له خلال سنوات اعتقاله، رفعت بموجبها مدة محكوميته شهرين إضافيين، وفرضت عليه غرامة مالية. وبناءً على ذلك تحدد أمس موعداً للإفراج عنه، غير أنّ عائلته، بعد أن توجهت إلى الحاجز لاستقباله، فوجئت باتصال من المحامي يفيد بأنّ سلطات الاحتلال أصدرت بحقه أمراً بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر، لتحرمه من حريته للمرة الثانية في اليوم ذاته الذي كان يُفترض أن يستعيد فيه حياته خارج السجن.

وأضاف نادي الأسير أنّ قضية الأسير محمد المدني، شقيق الشهيد معتز المدني، ليست حالة استثنائية، بل تندرج ضمن سياسة ممنهجة ينتهجها الاحتلال بحق آلاف الأسرى السابقين والمحررين، عبر توسّع غير مسبوق في استخدام الاعتقال الإداري، الذي شكّل أحد أبرز التحولات التي فرضتها مرحلة الإبادة الجماعية على قضية الأسرى الفلسطينيين.

وقد بلغ استخدام هذه السياسة مستويات تاريخية غير مسبوقة، سواء من حيث أعداد المعتقلين الإداريين أو عدد أوامر الاعتقال الإداري، الجديدة منها وأوامر التجديد، والتي تجاوزت، وفق تقديرات ومتابعة المؤسسات المختصة، 20 ألف أمر منذ بدء الإبادة الجماعية.

ولفت نادي الأسير إلى أنّ الاحتلال لم يستثنِ أي فئة من الفلسطينيين من سياسة الاعتقال الإداري، إذ طالت الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى والجرحى. ووفق آخر المعطيات المعلنة حتى نهاية العام المنصرم، اعترف الاحتلال باحتجاز 180 طفلاً رهن الاعتقال الإداري، فيما تعرضت عشرات النساء لهذا الإجراء منذ بدء الإبادة الجماعية.

وأكد نادي الأسير أنّ عدد المعتقلين الإداريين بلغ، حتى مطلع تموز/يوليو الجاري، 3244 معتقلاً، وجميعهم يواجهون منظومة متكاملة من الجرائم والانتهاكات، تشمل التعذيب والتجويع والحرمان والإذلال والاعتداءات بمختلف أشكالها ومستوياتها، أسوةً بسائر الأسرى والمعتقلين في سجون ومعسكرات الاحتلال. كما أشار إلى أنّ عدداً من المعتقلين الإداريين ارتقوا شهداء في سجون الاحتلال منذ بدء الإبادة الجماعية، نتيجة جرائم التعذيب الممنهجة وسياسات الإهمال والتنكيل. وشدد نادي الأسير على أنّ استمرار الاحتلال في التوسع باستخدام الاعتقال الإداري، ولا سيما في الضفة، خلّف آثاراً عميقة في المجتمع الفلسطيني، بعدما استهدف آلاف الفاعلين في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والنقابية، في محاولة لتقويض دورهم المجتمعي وتعزيز منظومة السيطرة والرقابة التي يفرضها الاحتلال في إطار مشروعه الاستعماري الاستيطاني.

وفي السياق ذاته، بيّن نادي الأسير أنّ سياسة الاعتقال الإداري تصاعدت بالتوازي مع اعتداءات المستوطنين على البلدات الفلسطينية، إذ استهدفت سلطات الاحتلال العديد من المواطنين المقيمين في المناطق المعرّضة لهجمات المستوطنين، ولا سيما مَن برز منهم بدور في التصدي لهذه الاعتداءات أو في حماية مجتمعاتهم المحلية.

وأشار نادي الأسير إلى أنّه أصدر، إلى جانب مجموعة من المؤسسات المختصة، العديد من التقارير والأوراق الحقوقية التي وثّقت الجرائم غير المسبوقة التي ارتكبتها منظومة سجون الاحتلال منذ بدء الإبادة الجماعية، والتي أسفرت عن استشهاد أكثر من 100 أسير ومعتقل، أُعلنت هويات 90 منهم، فيما لا يزال الاحتلال يواصل جريمة الإخفاء القسري بحق عشرات الشهداء من معتقلي غزة، رافضاً الكشف عن هوياتهم أو ظروف استشهادهم.

وطالب نادي الأسير المجتمع الدولي والأمم المتحدة وآلياتها المختصة، وفي مقدمتها المقررون الخاصون ولجنة التحقيق الدولية المستقلة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بتحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية، واتخاذ خطوات فعلية وعاجلة لوضع حد لسياسة الاعتقال الإداري التعسفية، والضغط على سلطات الاحتلال للإفراج عن المعتقلين الإداريين، ووقف استخدام هذه السياسة أداةً للعقاب الجماعي والانتقام خارج إطار أي إجراءات قضائية عادلة.

كما دعا النادي المؤسسات الحقوقية الدولية إلى تكثيف جهودها في توثيق جرائم الاعتقال الإداري، والعمل على مساءلة قادة الاحتلال المسؤولين عن إصدار وتنفيذ أوامره، باعتبارها جزءاً من منظومة الاضطهاد والاعتقال التعسفي التي تصاعدت بصورة غير مسبوقة في أعقاب الإبادة الجماعية، بما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضماناً لعدم إفلات المسؤولين عنها من المساءلة والعقاب.